علل حديث الإقالة
دراسة حديثية نقدية

د٠ سعود بن مانع بن مسفر القحطاني (*)

المقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرا طيبا مباركا فيه، غير مكفيّ ولا مودَّع ولا مستغنى عنه ربنا، والصلاة والسلام على خير خلقه، وخاتم رسله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من مسالك العلم المهمة العناية بالأحاديث التي تعد أصولا في بابها، ويُستدل بها على الأحكام الشرعية، وذلك بجمع طرقها، ودراسة أسانيدها، وتحرير ألفاظها، وبيان الصحيح منها والضعيف، ولهذا الأمر أهميته عند الترجيح بين الأقوال المتعارضة كما هو معلوم في بابه.

ومن هذه الأحاديث المتقدم وصفها، ويستدل بها الفقهاء من مختلف المذاهب في كتبهم: حديث الإقالة في باب البيوع، وهو حديث كثرت طرقه، وتعددت ألفاظه، فتارة جاءت بلفظ عام، وتارة جاءت بلفظ خاص بمسألة البيع، ولم تسلم طرقه من النقد والإعلال، ولذا أحببت أن أسهم في هذا الميدان؛ فبذلت وسعي في جمع طرقه، وبيان حال مداره والرواة عنه، وإيضاح علله، ومن ثم خلصت إلى الحكم على الحديث، وبيان ما ثبت من ألفاظه وما لم يثبت، والذي هو موطن الشاهد في استدلال العلماء بهذا الحديث، وقد راعيت عند الكلام على هذا الحديث أقوال الأئمة المحققين، والقواعد المعتبرة عند أهل الاختصاص.

(*) أستاذ السنة وعلومها المساعد بكلية أصول الدين – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١-احتجاج العلماء بحديث الإقالة في مسألة البيع -فهو أصل في بابه- وهذا يستلزم بيان ما فيه من نقد وعلل.

٢-أهمية تحرير الألفاظ الواردة في الأحاديث، والتي تبنى عليها الأحكام الشرعية.

٣-مع شهرة حديث الإقالة في مسألة البيع فقد يظن أن جميع ما ورد فيه من ألفاظ صحيحة، فكان من المهم تتبع ألفاظه لمعرفة ما يصح منها وما لا يصح.

أهداف البحث:

١-جمع طرق حديث الإقالة وتخريجها بطريقة موسعة.

٢-إيضاح علل الحديث في ضوء كلام الأئمة والقواعد المعتبرة.

٣-الحكم على الحديث، وتحرير ألفاظه، وبيان ما ثبت منها وما لم يثبت.

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود بحثي على من أفرد هذا الحديث بالدراسة الحديثية النقدية.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وفق الخطوات الآتية:

١-جمع طرق الحديث وتخريجها تخريجا موسعًا.

٢-دراسة حال مدار الإسناد، والرواة عنه، والمختلفين عليهم ممن رووا لفظ الإقالة، وأما غيرهم فيكتفى بالإشارة إلى درجته.

٣-بيان علل الحديث، والترجيح بين الأوجه المختلفة وفق قواعد أهل النقد.

٤-الحكم على إسناد الحديث ومتابعاته وشواهده.

٥-تحرير ما صح من ألفاظه وما لم يصح.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمــة: فيهـا بيـان أهميـة الموضـوع، وأسـباب اختيـاره، وأهـداف البحـث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: تخريج حديث الإقالة.

المبحث الثاني: بيان حال المدار، والرواة عنه.

المبحث الثالث: النظر في علل الحديث.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث.

الخاتمة: وتتضمن أبرز نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان، سبحان ربِّ العزة عمّا يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

تخريج حديث الإقالة

حديث الإقالة رواه أبو صالح السمَّان، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، وقد رواه عن أبي صالح بذكر الإقالة خمسة من الرواة، وبيانهم على النحو الآتي:

أولاً: رواية الأعمش:

الحديث رواه عن الأعمش جماعة كثر مطولاً ومختصرًا، ومنهم من ذكر الإقالة في روايته، ومنهم من أغفلها، وقد اختلف في إسناده على الأعمش على النحو الآتي:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه بذكر الإقالة:

١-حفص بن غياث:

أخرجه أبو داود (٣٢٨/٥/ح٣٤٦٠) ومن طريقه الحاكم (٤٥/٢).

وأبو زرعة الدمشقي في "الفوائد المعللة" (رقم١٧٦).

وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤٠٠/١٢)، ومن طريقه القطيعي في "جزء الألف دينار" (رقم٧٨)، وابن عساكر (٥/٦٥)، وابن البخاري في "مشيخته" (١٦٧/١)، والسبكي في "معجم الشيوخ" (ص٣٨٢) .

وأبو يعلى في "المعجم" (رقم٣٢٦)، ومن طريقه الخطيب في "الكفاية" (رقم١٧٣)، وابن الشجري في "الأمالي" (٢٩٨/٢)، وابن عساكر (٥/٦٥)، والسلفي في "الطيوريات" (٧٣١/٢) .

والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (رقم٤١١)، والحاكم (٤٥/٢)-ومن طريقه البيهقي (٢٧/٦) ، من طريق عباس الدوري، والدينوري في "المجالسة" (٣٦٩/١)، عن أحمد الوراق.

وابن حبان (٤٠٥/١١)، وأبو الحسن الحربي في "الحربيات" (رقم٣٢)-ومن طريقه ابن الشجري في "الأمالي" (٢٩٨/٢)، وابن عساكر (٥/٦٥)، وابن البخاري في "مشيخته" (١٦٥/١)، والذهبي في "معجم الشيوخ" (٣٩١/١)، وفي "تاريخ الإسلام" (٩٦٦/٥)، وفي السير" (٢٤٣/٦-٣٢/٩-٧٤/١١)، والمراغي في "مشيخته" (ص٤٤٠) ، وابن بشران في "أماليه" (رقم٩٩٨)، والبيهقي في "الشعب" (٥٤١/١٠)، وابن الشجري في "الأمالي" (٢٩٨/٢)، وابن عساكر (٥/٦٥)، وابن البخاري في "مشيخته" (١٦٥/١)، من طريق أحمد بن الحسن الصوفي. والحاكم (٤٥/٢)، من طريق أبي المثنى العنبري، والبيهقي (٢٧/٦)، وأبو الحسن الخلعي في "الخلعيات"، (رقم٧٧٦)، من طريق أحمد ابن علي المروزي. والخطيب (٧٨/٩)، من طريق محمد بن عثمان ابن أبي شيبة. وابن الشجري في "الأمالي" (٢٩٨/٢)، وابن البخاري في "مشيخته" (١٦٩/١)، من طريق خالد الصفار.

جميعهم (أبو داود، وأبو زرعة، وعبدالله، وأبو يعلى، والدوري، والوراق، والصوفي، والعنبري، والمروزي، وابن أبي شيبة، والصفار)، عن ابن معين، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، به، بلفظ: "من أَقَال[1] مسلماً أقاله اللهُ عَثْرتَه"، كما عند أبي داود، زاد بعضهم: "يوم القيامة"، وقال الوراق في روايته: "من أقال مؤمنًا..."، وعند المروزي: "من أقال نادمًا..."، وقال الصفار: "من أقال أخاه المؤمن في الدنيا..."، واختصره عبدالله بن أحمد فقال: "من أقال عثرة..."، الحديث.

وأخرجه ابن عدي (٢٤٤/٣)، من طريق زكريا بن عدي، عن حفص بن غياث، به[2].

---

(١) أي: وافقه على نقض البيع وأجابه إليه. يقال: أقاله يقيله إقالة، وتقايلا إذا فسخا البيع، وعاد المبيع إلى مالكه والثمن إلى المشتري، إذا كان قد ندم أحدهما أو كلاهما. ينظر: النهاية (١٣٤/٤).

(٢) ذكر ابن عدي أنه تابع ابن معين على روايته إلا أنه لم يسق لفظه.

٢-مالك بن سُعير:

أخرجه ابن ماجه (٣/٥٤٨/ح٢١٩٩)، وابن أبي الدنيا في "اصطناع المعروف" (رقم١٥٦)، وفي "قضاء الحوائج" (رقم٩٧)، والبزار (١٦/٧٧)، والبصري في "العفو والاعتذار" (ص٥٣)، والمراغي في "مشيخته" (ص٤٣٩)، من طريق أبي الخطاب زياد بن يحيى.

ومؤمل في "جزئه" (رقم١) ومن طريقه التنوخي في "الفرج بعد الشدة" (١/١٢٠)، وابن جماعة في "مشيخته" (١/٢٥٤)، والذهبي في "معجم الشيوخ" (١/٣٩١) .

كلاهما (زياد، ومؤمل)، عن مالك بن سُعير، عن الأعمش، به، ولفظ زياد: "من أقال مسلماً..."[١]، وقال مؤمل في روايته: "من أقال أخاه...".

٣-سفيان الثوري:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٣)تعليقاً[٢]، وابن النجار في "الذيل" (ص١٩٥)، من طريق سفيان، عن الأعمش، به، بلفظ: "من أقال أخاه المؤمن...".

وأخرجه الرافعي في "التدوين" (٢/٤٣)، من طريق سفيان، به، ولم يذكر لفظ الإقالة.

وتابعهم على هذا الوجه عن الأعمش دون ذكر الإقالة[٣] جماعة من الرواة منهم:

١-أبو معاوية الضرير. ٢-عبدالله بن نُمير.

٣-أبو أسامة حماد بن أسامة:

---

(١) ووقع في رواية ابن أبي الدنيا والبصري والمراغي عنه زيادة في أوله.

(٢) لم يذكر لفظه.

(٣) ألفاظهم مطولة ومختصرة.

أخرجها مسلم (٤/٢٠٧٤/ح٢٦٩٩).

٤-زائدة بن قُدامة:

أخرجه أبو داود (٥/٤٨٧/ح٣٦٤٣)، والدارمي (١/٣٦٣)، والحاكم (١/٨٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١/٢٤٥)، وابن عبدالبر في "الجامع" (١/٦٣).

٥-جرير بن عبدالحميد:

أخرجه أبو داود (٧/٣٠١/ح٤٩٤٦)، وأبو خيثمة في "العلم" (رقم٢٥)، والآجري في "فرض طلب العلم" (رقم٢٠)، وفي "أخلاق العلماء" (رقم٢٨).

٦-أبو عوانة اليَشْكُري:

أخرجه الترمذي (٣/٩٥/ح١٤٢٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦/٤٦٦)، عن قتيبة بن سعيد. والطيالسي (٤/١٨٣). وأحمد (١٥/١٥٧)، عن عفان بن مسلم.

وأبو عوانة (٢٠/٤٣٠)، من طريق أحمد بن عبدالملك الحراني. وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (رقم١٢٦)، عن إبراهيم بن الحسن الباهلي. وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١١٢)، من طريق شيبان بن فروخ. وابن عساكر (٤١/٥٢٧)، من طريق آدم بن أبي إياس.

جميعهم (قتيبة، والطيالسي، وعفان، والحراني، والباهلي، وشيبان، وآدم)، عن أبي عوانة، عن الأعمش، به [1].

٧-أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم:

أخرجه أبو يوسف في "الخراج" (ص١١٢).

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٤): "ورواه أبو عوانة، واختلف عنه فقيل: عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقيل: عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وربما قال: عن أبي سعيد.
وقال أبو كامل: عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد"، والراجح عنه الأول؛ لأنه رواية الأكثر، والموافق لرواية الجماعة عن الأعمش، قال برهان الدين عجالة الإملاء (ص٤٦): "ورجح ابن عساكر رواية قتيبة، عن أبي عوانة في كونه لم يذكر أبا سعيد، وأنه رواه جماعة عن الأعمش".

٨-أبو بكر بن عيَّاش:

أخرجه أحمد (٦٦/١٤)، والدينوري في "المجالسة" (٣٢/٦)، والبيهقي في "الشعب" (٨٩/١٠)، وابن بشران في "أماليه" (رقم١٨٣).

٩-أبو سورة سعيد الطائي:

أخرجه البزار (٧٦/١٦)، وابن حبان (٢٩٢/٢)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٩/٢)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١١٠)، والتنوخي في "الفرج بعد الشدة" (١٢١/١)، والدارقطني في "العلل" (١٨٧/١٠)، والأبي في "قضاء حوائج الإخوان" (رقم٢٦).

١٠-مُحاضر بن المورِّع:

أخرجه أبو عوانة (٤٢٩/٢٠)، وابن حبان في "الصحيح" (٤٢٥/١١)، وفي "الروضة" (ص٢٤٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٧٤/١).

١١-عبدالله بن سيف الخوارزمي.

أخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (رقم٥٢٨).

١٢-عبيدالله بن زَحْر.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٣/١)، وبيبي الهرثمية في "جزئها" (رقم٣٦).

١٣-علي بن صالح المكي:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٢٦/٤).

١٤-يحيى بن عيسى الرملي:

أخرجه الآجري في "فرض طلب العلم" (رقم٢١).

١٥- عمار بن محمد. ١٦-عمرو بن عبد الغفار. ١٧-أبو كُدينة يحيى بن المهلب.

أخرجها الدارقطني في "العلل" (١٨٣/١٠)، تعليقًا.

١٨-يحيى بن سعيد الأموي:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٣) تعليقًا، وابن شاهين في "الترغيب" (رقم٥٤٧).

١٩-فُضيل بن عياض:

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/١١٩).

٢٠-عبدالرحمن بن مَغراء:

أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص٩٦).

٢١-أبو يحيى الحمَّاني:

أخرجه الخطيب (١٣/٦٠٣).

٢٢-بحر السقا:

أخرجه قوام السنة في "الترغيب والترهيب" (٢/٦٨).

الوجه الثاني: الأعمش، حُدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: أسباط بن محمد، واختلف عليه:

فأخرجه أبو دواد (٧/٣٠١/ح٤٩٤٦)، عن واصل بن عبدالأعلى.

والترمذي (٣/٩٦/١٤٢٥)، (٣/٤٨٧/ح١٩٣٠)، عن عُبيد بن أسباط.

والنسائي في "الكبرى" (٦/٤٦٧)، عن محمد بن إسماعيل الكوفي[1].

ثلاثتهم (واصل، وعُبيد، ومحمد)، عن أسباط، عن الأعمش، حُدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بزيادة فيه، وليس فيه ذكر الإقالة.

وقيل: عن أسباط، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٥)، تعليقًا، ولم يسق لفظه.

---

(١) أحال بلفظه.

الوجه الثالث: الأعمش، عمن حدثه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: عُبيدة بن الأسود:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٥)، تعليقًا، ولم يسق لفظه.

الوجه الرابع: الأعمش، عن الحكم بن عُتيبة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه دون ذكر الإقالة:

١-أبو شيبة إبراهيم بن عثمان:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩/٩٨)، وأبو الشيخ في "الأقران" (رقم١٠٩)، والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٥)، تعليقًا.

٢-الحكم بن فُضيل:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢/٨٦).

الوجه الخامس: الأعمش، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (٥/٢٧٥)، تعليقًا، وساق طرف الحديث، وليس فيه ذكر الإقالة.

ثانياً: رواية محمد بن واسع:

جاء ذكر الإقالة في رواية معمر عنه، وأما بقية الروايات عن محمد بن واسع فقد خلت منها، ومع ذلك فقد اختلف عنه في إسناده على النحو الآتي:

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

١-معمر بن راشد:

أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (١٠/٣٨٩)، عن محمد بن مُهل.

والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٦)، والحاكم في "المعرفة" (ص١٤٢)، ومن طريقه البيهقي (٦/٢٧) ، من طريق الحسن بن عبدالأعلى الصنعاني.ـ والسلفي في "أحاديث منتخبة من أجزاء الخوجاني" (رقم٢١)، من طريق ابن زنجويه.

ثلاثتهم (ابن مُهل، والحسن، وابن زنجويه)، عن عبدالرزاق، عن معمر به، بلفظ: "من أقال نادمًا في بيع أقاله الله نفسه يوم القيامة...."، الحديث، وفيه زيادة.

وأخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٠/٢٢٧)، وفي "الأمالي" (رقم٧)، ومن طريقه أحمد (١٣/١٣٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (١٢/٣٧٦) ، وليس فيه ذكر الإقالة.

٢-علي بن المبارك:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٦).

٣-موسى بن خلف:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨١)، تعليقاً.

٤-هشام بن حسان، واختلف عنه:

فأخرجه ابن أبي شيبة (٨/٦٠٣)، وأحمد (١٣/٣٢٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦/٤٦٥)، والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨١)، تعليقاً، وتمام الرازي في "فوائده" (٢/٢١)-ومن طريقه ابن عساكر (٦٢/١٢٨)-، والحاكم (٤/٣٨٣)، والخطيب في "تاريخه (١١/٢٨٥)، من طريق يزيد بن هارون. والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨١)، تعليقًا، من طريق مهدي بن ميمون.

كلاهما (يزيد، ومهدي)، عن هشام، عن محمد بن واسع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه أحمد (١٦/٣٩٤)، وابن أبي الدنيا في "اصطناع المعروف" (رقم١١)، والنسائي في "الكبرى" (٦/٤٦٥)، والطوسي في "مستخرجه" (٦/٤٠٨)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١١١)، والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٧)، وابن بشران في "أماليه" (رقم٦٤٧)، وأبو القاسم في "المهروانيات" (رقم٨٢)، من طريق

روح بن عبادة، عن هشام، عن محمد بن واسع، عن محمد بن المنكدر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٢)، تعليقًا، من طريق أبي معاوية، وابن المبارك، عن هشام بن حسان، عن محمد بن واسع، مرسلاً.

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٢)، تعليقاً، من طريق فضيل بن عياض، عن هشام ابن حسان، مرسلاً.

٥-جعفر بن بُرقان، واختلف عليه:

فأخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٦)، من طريق يحيى بن سلام، عن جعفر، عن محمد ابن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٨)، من طريق محمد بن سلام، عن جعفر، عن محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

٦-الخليل بن مرة، واختلف عليه:

فأخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨١)، تعليقًا، من طريق الخليل، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه مكرم البزاز في "فوائده" (رقم٢٢٦)-ومن طريقه أبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١١٣)-، والدارقطني في "العلل" (١٠/١٨١)، تعليقًا[1]، من طريق مبشر بن إسماعيل، عن الخليل، عن محمد بن سُوقة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه:

١-الحارث بن نبهان:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٨٧).

---

(١) نص الدارقطني على وهمه كما سيأتي، ثم أسند رواية مبشر، عن الخليل في (١٠/١٨٦)، وفيها: "عن محمد بن واسع"، وهو تصحيف.

٢-حماد بن سلمة، واختلف عليه:

فأخرجه ابن أبي الدنيا في "اصطناع المعروف" (رقم١٧٤)، وفي "قضاء الحوائج" (رقم١١٤)، والشجري في "الأمالي" (٢٩٧/٢)، من طريق العلاء بن عبدالجبار. والبزار (٧٥/١٦)، وابن حبان (٢٩٢/٢)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (رقم٨٦)، والتنوخي في "الفرج بعد الشدة" (١٢١/١)، والدارقطني في "العلل" (١٨٧/١٠)، وابن شاهين في "الترغيب" (رقم٥٤٨)، من طريق عبدالأعلى بن حماد. والنسائي في "الكبرى" (٦/ ٤٦٦)، من طريق عبيدالله بن محمد. والطبراني في "الأوسط" (٢٦٩/٢)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١١٠)، والأبي في "قضاء حوائج الإخوان" (رقم٢٦)، من طريق عبدالواحد بن غياث.

أربعتهم (العلاء، وعبدالأعلى، وعبيدالله، وعبدالواحد)، عن حماد، عن محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٨/١٢)، والخطيب في "تاريخه" (٢٨٥/٥)، من طريق أحمد بن أبي سليمان القواريري، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: محمد بن واسع، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: حَزْم بن أبي حَزْم:

أخرجه أحمد (٢٩٧/١٦)، والدارقطني في "العلل" (١٨٢/١٠)، تعليقًا.

الوجه الرابع: محمد بن واسع، عن رجل لم يسمه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: حماد بن زيد:

أخرجه ابن أبي الدنيا في "اصطناع المعروف" (رقم٧٨)، وفي "قضاء الحوائج" (رقم٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (٤٦٦/٦)، والدارقطني في "العلل" (١٨٢/١٠)، تعليقاً، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٩٠/١)، والنسفي في "القند" (ص١٧٦).

الوجه الخامس: محمد بن واسع، عن أبي صالح الحنفي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: جُويبر بن سعيد:

أخرجه هناد في "الزهد" (٦٤٦/٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (رقم٥٢٩)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (رقم١٠٩)، والخطيب في "تاريخه" (١٨٥/١١)، والسلفي في "أحاديث منتخبة من أجزاء الخوجاني" (رقم٢٩).

الوجه السادس: محمد بن واسع، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً:

رواه عنه: عثمان بن مطرز:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٨٨/١٠).

ثالثاً: رواية سُمَي القرشي:

رواها عنه الإمام مالك، وعن مالك رواها كل من:

١-إسحاق الفَروي، واختلف عليه:

فأخرجه البزار (٣٧٤/١٥)، عن محمد المقدمي.

وابن المنذر في "الأوسط" (٣٨٩/١٠)، والعقيلي (٢٧٢/١)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (رقم٦٠)، والبيهقي (٢٧/٦) من طريق علي بن عبدالعزيز البغوي. والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٤/١٣)، وابن حبان (٤٠٤/١١)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٧٨/١) من طريق محمد بن حرب. والدينوري في "المجالسة" (٣٦٧/١)، عن إسماعيل بن إسحاق. وابن الأعرابي في "معجمه" (١٤٣/١)، ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (٢٧٨/١) ، عن محمد بن صالح. والبيهقي (٢٧/٦)، من طريق جعفر بن أحمد.

ستتهم (المقدمي، والبغوي، ومحمد بن حرب، وإسماعيل، ومحمد بن صالح، وجعفر)، عن إسحاق الفَروي، عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي

هريرة مرفوعًا، بلفظ: "من أقال نادمًا بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة"، ولم يذكر بعضهم البيع في روايته.

وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (رقم٤١٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٤٥/٦)، والبيهقي في "الكبرى" (٢٧/٦)، وفي "الشعب" (٤١٥/١٠)، من طريق أبي العباس عبدالله الدورقي، عن إسحاق، عن مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: "من أقال مسلمًا عثرته أقاله الله يوم القيامة".

٢-القعنبي:

أخرجه ابن عدي (٥٦٩/٧)، من طريق محمد بن عثمان، عن القعنبي، به، ولفظه: "من أقال نادمًا بيعه أقال الله عثرته".

٣-إبراهيم بن حماد بن أبي حازم:

أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" (كما في لسان الميزان: ٣٠٤/٤)، بلفظ: "من أقال نادمًا أقال الله عثرته يوم القيامة".

رابعاً، وخامساً: رواية منصور بن المعتمر، وواصل بن حيان:

أخرجهما ابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد" (ص١٩٥)، بلفظ: "من أقال أخاه المؤمن عثرته في الدنيا، أقال الله عثرته يوم القيامة".

وتابع أبا صالح السمان:

١- عجلان القرشي:

أخرجه ابن عدي (٢٩٦/٥)، من طريق عبدالله بن جعفر، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، ولفظه: "من أقال نادمًا، أقاله الله".

٢-عبدالرحمن بن يعقوب الجهني:

أخرجه ابن عدي (٢٩٤/٥)، من طريق عبدالله بن جعفر، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، ولفظه: "من أقال نادماً أقاله الله".

المبحث الثاني

بيان حال المدار، والرواة عنه

المدار:

أبو صالح ذَكْوان السمّان، الزَّيَّات، المدني، مولى جويرية بنت الأحمس الغَطفاني، كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة.

روى عن: أبي هريرة ﷺ، وابن عمر {، وغيرهما، وعنه: الأعمش، وعبدالله بن دينار، وغيرهما.

متفق على توثيقه وفضله، وهو من الرفعاء في أبي هريرة ﷺ، قال أحمد: "من أجلة الناس وأوثقهم، ومن أصحاب أبى هريرة ﷺ ...وهو ثقة ثقة".

روى له الجماعة، مات سنة إحدى ومئة[1].

الرواة عن أبي صالح السمّان:

١-سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش.

روى عن: إبراهيم التيمي، وسالم بن أبي الجعد، وغيرهما، وعنه: جرير بن عبدالحميد، وشعبة، وغيرهما.

متفق على توثيقه وجلالته، قال ابن المديني: "حفظ العلم على أمة محمد ﷺ ستة..."، وعده منهم، وقد وصف بالتدليس، وجعله ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم.

روى له الجماعة، مات سنة ثمان وأربعين ومئة[2].

٢-محمد بن واسع بن جابر الأزدي، أبو بكر ويقال: أبو عبدالله البصري.

---

(١) الجرح والتعديل (٤٥٠/٣)، وتهذيب الكمال (٥١٣/٨)، والكاشف (رقم١٤٨٩)، وتهذيب التهذيب (٥٧٩/١)، والتقريب (رقم١٨٤١).

(٢) التاريخ الكبير (٣٧/٤)، وتهذيب الكمال (٧٦/١٢)، والكاشف (رقم٢١٣٢)، وتعريف أهل التقديس (رقم٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٠٩/٢)، والتقريب (رقم٢٦١٥).

روى عن: عبدالله بن الصامت، ومحمد بن المنكدر، وغيرهما، وعنه: حماد بن سلمة، وهشام ابن حسان، وغيرهما.

كان ثقة عابدًا، كبير الشأن، له مناقب عديدة، قال موسى بن هارون: "كان ناسكا، عابدا، ورعا، رفيعا، جليلا، ثقة، عالما، جمع الخير".

روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. مات سنة ثلاث وعشرين ومئة[1].

٣-سُمَي المخزومي القرشي، مولى أبي بكر بن عبدالرحمن، أبو عبدالله المدني.

روى عن: سعيد بن المسيب، والنعمان بن أبي عياش، وغيرهما، وعنه: سفيان بن عيينة، ومالك ابن أنس، وغيرهما.

متفق على ثوثيقه، قال أبو داود: "قلت لأحمد: سمي أحب إليك، أو القعقاع؟ قال: سمي. قلت لأحمد: سمي. قال: بخ، ثقة".

روى له الجماعة، مات سنة ثلاثين ومئة[2].

٤-منصور بن المعتمر بن عبدالله السُّلَمي، أبو عَتَّاب الكوفي.

روى عن: ربعي بن حراش، وسعيد بن جبير، وغيرهما، وعنه: حماد بن زيد، وشعبة، وغيرهما.

متفق على توثيقه وفضله، قال سفيان الثوري: "ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور".

روى له الجماعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة[3].

---

(١) الطبقات الكبير (٢٤٠/٩)، وتهذيب الكمال (٥٧٦/٢٦)، والكاشف (رقم٥١٩٥)، وتهذيب التهذيب (٧٢٢/٣)، والتقريب (رقم٦٣٦٨).

(٢) سؤالات أبي داود (رقم١٤٤)، وتهذيب الكمال (١٤١/١٢)، والكاشف (رقم٢١٥١)، وتهذيب التهذيب (١١٧/٢)، والتقريب (٢٦٣٥).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٧/٨)، وتهذيب الكمال (٥٤٦/٢٨)، وتهذيب التهذيب (١٥٩/٤)، والتقريب (رقم٦٩٠٨).

٥- واصل بن حَيان الأحدب الأسدي الكوفي.

روى عن: إبراهيم النخعي، وعبدالله بن أبي الهذيل، وغيرهما، وعنه: شعبة، ومهدي بن ميمون، وغيرهما.

متفق على توثيقه، وممن ووثقه من الأئمة: ابن معين، وأبو داود، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

روى له الجماعة، مات سنة عشرين ومئة[١].

وقد رواه عن الأعمش على الوجه الأول بذكر الإقالة:

١-حفص بن غِياث بن طلق النَّخعي، أبو عمر الكوفي القاضي.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، وغيرهما، وعنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وغيرهما.

متفق على توثيقه، قال ابن حجر: "أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"، وقال ابن القطان: "أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث"، وكان حفص يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه كما نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وقد وصف بالتدليس، والذي يظهر أنه كان مقلاً منه؛ ولذا جعله ابن حجر في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين.

روى له الجماعة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة، وقد قارب الثمانين [٢].

٢-مالك بن سُعير بن الخِمْس التميمي، أبو محمد ويقال: أبو الأحوص الكوفي.

روى عن: هشام بن عروة، وابن أبي ليلى، وغيرهما، وعنه: أبو الأزهر النيسابوري، وداود بن أمية، وغيرهما.

---

(١) التاريخ الكبير (١٧١/٨)، وتهذيب الكمال (٤٠٠/٣٠)، والكاشف (رقم٦٠٢٧)، وتهذيب التهذيب (٣٠١/٤)، والتقريب (٧٣٨٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٥/٣)، وتهذيب الكمال (٥٦/٧)، وهدي الساري (ص٤١٨)، وتعريف أهل التقديس (رقم٩)، وتهذيب التهذيب (٤٥٨/١)، والتقريب (رقم١٤٣٠).

وهذا الراوي مختلف في أمره، فقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: "صدوق"، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال البخاري: "مقارب الحديث"، وضعفه أبو داود، وقال الأزدي: "عنده مناكير"، وقال الذهبي: "صدوق مشهور"، وقال ابن حجر: "لا بأس به"، وهو كما قالا ، والله أعلم، وإليه ذهب أكثر الأئمة، وأما جرح أبي داود له فغير مفسر، وأما الأزدي فلا حجة بقوله.

روى له البخاري في "المتابعات"، وأبو داود في "القدر"، والباقون سوى مسلم، مات على رأس المئتين(١).

٣-سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي.

روى عن: حميد الطويل، وزيد بن أسلم، وغيرهما، وعنه: ابن المبارك، وابن القطان، وغيرهما. **متفق على ثقته وإمامته**، قال شعبة، وابن عيينة وغير واحد من الأئمة: "سفيان أمير المؤمنين في الحديث".

روى له الجماعة، مات سنة إحدى وستين ومائة(٢).

وتابعهم على هذا الوجه عن الأعمش دون ذكر الإقالة جماعة من الرواة، منهم(٣):

١-محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، ثقة، وكان أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره(٤).

٢-عبدالله بن نُمير الهمْداني، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة(٥).

---

(١) الجرح والتعديل (٢٠٩/٨)، والثقات لابن حبان (٤٦٢/٧)، تهذيب الكمال (١٤٥/٢٧)، ومن تكلم فيه وهو موثق (رقم٢٩٠)، وتهذيب التهذيب (١٢/٤)، والتقريب (رقم٦٤٤٠).

(٢) التاريخ الكبير (٩٢/٤)، وتهذيب الكمال (١٥٤/١١)، وتهذيب التهذيب (٥٦/٢)، والتقريب (رقم٢٤٤٥).

(٣) اقتصرت في الإشارة إلى درجة الثقات منهم.

(٤) التقريب (رقم٥٨٤١).

(٥) المرجع السابق (رقم٣٦٦٨).

٣-حماد بن أسامة القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي، ثقة ثبت ربما دَلَّس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره[١].

٤-زائد بن قُدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة[٢].

٥-جرير بن عبدالحميد الضبي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه[٣].

٦-وضاح اليَشْكُري، أبو عوانة الواسطي، ثقة ثبت[٤].

٧-أبو بكر بن عيَّاش الأسدي، الكوفي المقرئ، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح[٥].

٨-فُضيل بن عياض التميمي، أبو علي الزاهد، ثقة عابد إمام[٦].

ورواه عن الأعمش على الوجه الثاني دون ذكر الإقالة:

-أسباط بن محمد القرشي مولاهم، ثقة، ضعف في الثوري[٧].

ورواه عن الأعمش على الوجه الثالث دون ذكر الإقالة:

-عُبيدة بن الأسود الهمْداني، صدوق ربما دلَّس[٨].

ورواه عن الأعمش على الوجه الرابع دون ذكر الإقالة:

١-إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو شيبة الكوفي، متروك الحديث[٩].

---

(١) المرجع السابق (رقم١٤٨٧).

(٢) المرجع السابق (رقم١٩٨٢).

(٣) المرجع السابق (رقم٩١٦).

(٤) المرجع السابق (رقم٧٤٠٧).

(٥) المرجع السابق (رقم٧٩٨٥).

(٦) المرجع السابق (رقم٥٤٣١).

(٧) المرجع السابق (رقم٣٢٠).

(٨) المرجع السابق (رقم٤٤١٥).

(٩) المرجع السابق (رقم٢١٥).

٢-الحكم بن فضيل العبدي، قال ابن عدي: "قليل الرواية، وما تفرد به لا يتابعه عليه الثقات"[١].

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه الأول بذكر الإقالة:

-معمر بن راشد الأزْدي مولاهم، أبو عُروة البصريّ، سكن اليمن.

روى عن: عبدالله بن طاووس، وهشام بن عروة، وغيرهما، وعنه: عبدالرزاق الصنعاني، ومحمد ابن جعفر، وغيرهما.

ثقة ثبت مع الصدق، والتحري، والورع، والجلالة، وقد عده ابن المديني، وأبو حاتم فيمن دار الإسناد عليهم، وقال أحمد بن حنبل: "ما نضم أحدا إلى معمر إلا وجدت معمرا يتقدمه في الطلب"، وقال الذهبي: "ومع كون معمر ثقة ثبتا فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط"، وقال أيضاً: "أحد الأعلام الثقات له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن"، وقال ابن حجر :"ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة ".

روى له الجماعة. مات سنة أربع وخمسين ومئة[٢].

وتابع معمرا على هذا الوجه دون ذكر الإقالة:

١-علي بن المبارك الهُنَائي، ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان، أحدهما سماع والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء[٣].

٢-موسى بن خلف العَمِّي، صدوق عابد له أوهام[٤].

---

(١) الكامل (٥٠٤/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٥٥/٨)، وتهذيب الكمال (٣٠٣/٢٨)، والميزان (١٥٤/٤)، والسير (١٢/٧)، وتهذيب التهذيب (١٢٥/٤)، والتقريب (رقم٦٨٠٩).

(٣) التقريب (رقم٤٧٨٧).

(٤) المرجع السابق (رقم٦٩٥٨).

٣-هشام بن حسان الأزدي، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالاً[١].

٤-جعفر بن بُرقان الكلابي، أبو عبدالله الرقي، صدوق يهم في حديث الزهري[٢].

٥-الخليل بن مرة الضُّبعي، ضعيف[٣].

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه الثاني دون ذكر الإقالة:

١-الحارث بن نبهان الجَرمي، أبو محمد البصري، متروك[٤].

٢-حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة[٥].

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه الثالث دون ذكر الإقالة:

١-حَزْم بن أبي حَزْم القُطعي، أبو عبدالله البصري، صدوق يهم[٦].

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه الرابع دون ذكر الإقالة:

١-حماد بن زيد الأزدي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه[٧].

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه الخامس دون ذكر الإقالة:

١-جُويبر بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، ضعيف جدا.

ورواه عن محمد بن واسع على الوجه السادس دون ذكر الإقالة:

١-عثمان بن مطرز، لم أقف له على ترجمة.

ورواه عن سُمَي القرشي بذكر الإقالة:

---

(١) المرجع السابق (رقم٧٢٨٩).

(٢) المرجع السابق (رقم٩٣٢).

(٣) المرجع السابق (رقم١٧٥٧).

(٤) المرجع السابق (رقم١٠٥١).

(٥) المرجع السابق (رقم١٤٩٩).

(٦) المرجع السابق (رقم١١٩٠).

(٧) المرجع السابق (رقم١٤٩٨).

-مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحِميري، أبو عبدالله المدني، الفقيه.

روى عن: نافع مولى ابن عمر، والزهري، وغيرهما، وعنه: ابن وهب، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهما. **متفق على ثقته وإمامته**، قال البخاري: "أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر".

روى له الجماعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة[1].

وتابع أبا صالح السمَّان:

١-عجلان القرشي، مولى فاطمة بنت عتبة المدني، لا بأس به[2].

٢-عبدالرحمن بن يعقوب الجهني المدني، ثقة[3].

**

(١) الجرح والتعديل (٢٠٤/٨)، وتهذيب الكمال (٩١/٢٧)، وتهذيب التهذيب (٦/٤)، والتقريب (رقم٦٤٢٥).

(٢) التقريب (رقم٤٥٣٤).

(٣) المرجع السابق (رقم٤٠٤٦).

المبحث الثالث

النظر في علل الحديث

حديث الإقالة رواه أبو صالح السمَّان، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، وقد رواه عن أبي صالح بذكر الإقالة خمسة من الرواة، وهم:

-الأعمش، ومحمد بن واسع، وسُمَي القرشي، ومنصور بن المعتمر، وواصل بن حَيان.

وكلهم من الثقات الأثبات، وفي حديث بعضهم اختلاف، وبعضهم لم تصح الرواية عنه، وبيان هذا الأمر على النحو الآتي:

أولا: رواية الأعمش:

ورد ذكر الإقالة في بعض الطرق عنه، والحديث اختلف في أصله[1] عن الأعمش على خمسة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: أبو معاوية الضرير، وعبدالله بن نُمير، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وحفص ابن غياث، ومالك بن سُعير، وسفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، وجرير بن عبدالحميد، وأبو عوانة اليَشْكُري، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، وأبو بكر بن عياش، وأبو سورة سعيد الطائي، ومُحاضر ابن المورِّع، وعبدالله بن سيف الخوارزمي، وعبيدالله بن زَحْر، وعلي بن صالح المكي، ويحيى بن عيسى الرملي، وعمار بن محمد، وعمرو بن عبد الغفار، وأبو كدينة يحيى ابن المهلب، ويحيى ابن سعيد الأموي، وفضيل بن عياض، وعبدالرحمن بن مغراء، وأبو يحيى الحمَّاني، وبحر السقا.

---

(١) لابد من تحرير الوجه الصحيح عن الأعمش قبل النظر في لفظ الإقالة الذي ورد في بعض الطرق عنه، فثبوت هذا اللفظ فرع عن ثبوت أصله كما هو معلوم.

وفي هؤلاء جملة من الثقات الأثبات ومن هو معدود في كبار أصحاب الأعمش، كما تقدم في تراجمهم.

الوجه الثاني: الأعمش، حُدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: أسباط بن محمد، وهو من الثقات[1]، واختلف عليه:

فرواه عنه: عن الأعمش، حُدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ:

١-واصل بن عبد الأعلى الأسدي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وكلاهما من الثقات[2].

٢-عُبيد بن أسباط القرشي، صدوق[3].

وقيل: عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري جمعهما. علقه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً.

وعليه فالراجح -والله أعلم- عن أسباط هو الوجه الأول، فهو رواية الأكثر والأحفظ.

الوجه الثالث: الأعمش، عمن حدثه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: عُبيدة بن الأسود، وهو صدوق ربما دلس، وقد علقه الدارقطني ولم أقف عليه مسندا.

الوجه الرابع: الأعمش، عن الحكم بن عُتيبة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

---

(١) إلا في روايته عن الثوري فقد ضعف، كما تقدم.

(٢) التقريب (رقم٧٣٨٤)، (رقم٥٧٣٢).

(٣) المرجع السابق (رقم٤٣٥٨).

رواه عنه:

١-الحكم بن فضيل العبدي، قليل الرواية، وما تفرد به لا يتابع عليه، كما تقدم.

٢-أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، متروك الحديث.

الوجه الخامس: الأعمش، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

علقه ابن أبي حاتم ولم أقف عليه مسندا.

وقد صحح الوجه الأول عن الأعمش: الإمام مسلم، وقال الدارقطني: "محفوظ عن الأعمش"، وقال الخطيب: "صحيح من حديث الأعمش"، وقال الحافظ الثقفي: "صحيح من حديث...الأعمش"، وقال ابن القيم: "الحديثُ رواه مسلم في صحيحه من أوجه عن الأعمش، عن أبي صالح...فالحديث محفوظ، وله أصل"(١).

ومال الترمذي إلى تصحيح الوجه الثاني عن الأعمش فقال: "هكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة، وروى أسباط ابن محمد، عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه، وكأن هذا أصح من الحديث الأول"(٢).

وقال أبو الفضل الهروي: "وهو حديث رواه الخلق عن الأعمش، عن أبي صالح فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة، فإنه قال فيه عن الأعمش: قال حدثنا أبو صالح، ورواه أسباط ابن محمد، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح عن أبي هريرة، والأعمش كان صاحب تدليس فربما أخذ عن غير الثقات"(٣).

وقال ابن رجب: "هذا الحديث خرجه مسلم من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واعترض عليه غير واحد من الحفاظ في تخريجه منهم:

---

(١) مسلم (٤/٢٠٧٤/ح٢٦٩٩)، والعلل (١٠/١٨٢)، والمهروانيات (ص١٥٩)، والأربعون (ص١٨١)، ومفتاح دار السعادة (١/١٩٤).

(٢) سنن ا لترمذي (٣/٩٦).

(٣) علل الأحاديث (ص١٦٠).

الفضل الهروي، والدارقطني[1]؛ فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش قال: حُدّثنا عن أبي صالح، فتبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، ولم يذكر من حدثه عنه، ورجح الترمذي وغيره هذه الرواية، وزاد بعض أصحاب الأعمش في متن الحديث: ومن أقال لله مسلمًا أقال الله عثرته يوم القيامة"[2].

ورجح أبو زرعة الوجه الخامس عن الأعمش فقال: "والصحيح: عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ"[3].

والراجح –والله أعلم– عن الأعمش هو الوجه الأول، وذلك لما يأتي:

١–أنه رواية الأكثر.

٢–أنه رواية الأحفظ، ففي رواة هذا الوجه جملة من الثقات الأثبات.

٣–أنه من رواية أهل الاختصاص عنه، ففي هذا الوجه كبار أصحاب الأعمش كأبي معاوية الضرير.

وأما إعلال هذا الوجه برواية أسباط بن محمد، والقول إن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، فالجواب عنه بما يأتي:

١–أنَّ الأعمش قد صرح بالتحديث في رواية أبي أسامة كما عند مسلم، قال ابن حجر: "في رواية مسلم عن أبي أسامة، عن الأعمش، حدثنا أبو صالح، فانتفت تهمة تدليسه"[4].

٢–أن من رواة هذا الوجه حفص بن غياث، وهو ممن كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه كما تقدم.

٣–رواية الأعمش عن كبار شيوخه محمولة على الاتصال، قال الذهبي: "وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام،

---

(١) لم أجده في التتبع، وأما في العلل فذكر أنه محفوظ عن الأعمش كما تقدم، فالله أعلم.

(٢) جامع العلوم والحكم (٢/٢٨٤).

(٣) العلل (٥/٢٧٥).

(٤) فتح الباري (١/١٩٣).

ومتى قال: عن، تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبى وائل، وأبى صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[1].

وأما رواية أسباط بن محمد فقد خالف فيها عامة أصحاب الأعمش، واختلف عليه أيضًا، ولذا قال ابن حجر: "وأخرجه الترمذي من رواية أسباط بن محمد، عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، وحاول تعليل الحديث بذلك، وفيه نظر؛ لانفراد أسباط بهذه الزيادة"[2].

وأما تصحيح أبي زرعة للوجه الخامس فمعارض بتصحيح غيره من الأئمة للوجه الأول، على أن هذا الوجه لم يوقف على رواته حتى يعلم قدرهم من العلم والإتقان.

وأما الوجه الثالث عن الأعمش فلم يوقف عليه مسندًا، على أن راويه لا يقارن بكبار أصحاب الأعمش.

وأما الوجه الرابع فلا يصح عن الأعمش، فذكر الحكم بن عتيبة في إسناده وهم من الحكم ابن فضيل، ومتابعة أبي شيبة له لا يعتد بها؛ لأنه متروك الحديث.

وأما ذكر الإقالة في حديث الأعمش، فقد جاء من رواية:

١-الثوري، وحفص بن غياث، وكلهم من الثقات.

٢-مالك بن سُعير، وهو صدوق.

وبيان هذه الطرق على النحو الآتي:

أما رواية الثوري فقد جُمع معه في الإسناد: منصور بن المعتمر، وواصل بن حيان، إلا أن السند لم يصح عنهم جميعًا، ففي السند إليهم:

---

(١) الميزان (٢/٢٢٤).

(٢) نتائج الأفكار (٤/٣٥٣).

أ-هبة الله بن المبارك السقطي، وهو ضعيف جدًا، واتهمه بعضهم بالكذب، قال السمعاني: "ادعى السماع من شيوخ لم يرهم"، وقال أيضاً: "سألت ابن ناصر عن السقطي: أكان ثقة ؟ قال: لا والله، ظهر كذبه، وهو من سقط المتاع"، وقال ابن حجر: "ورأيت بخط السلفي جزءًا سمعه من هذا الرجل كله مفتعل، وأسانيده مركبة ولم أجد فيه إسناداً صحيحًا؛ بل كله ظاهر الصنعة"(١).

ب-ابنه: وجيه بن هبة الله السقطي، وهو ضعيف جدًّا؛ قال أبو القاسم بن عساكر: "هو أدبرُ من أبيه"(٢).

تنبيه: لم أقف على هذه الرواية مسندة إلا عند ابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد"(٣) -كما تقدم-، ومثل هذه المصادر المتأخرة مظنة للغرائب والمنكرات.

وأما رواية حفص بن غياث فقد أعلت بما يأتي:

١-تفرد حفص بهذا اللفظ عن الأعمش.

٢-عدم وجود هذه الرواية في كتب حفص بن غياث:

قال الخطيب: "وهذا الحديث أيضاً مما قيل: إن حفصًا تفرد به عن الأعمش"(٤).

وقال صالح بن محمد: "حفص ولي القضاء، وجفا كتبه، وليس هذا الحديث في كتبه"(٥).

والجواب عن هذا بما يأتي:

---

(١) الميزان (٢٩٢/٤)، والسير (٢٨٢/١٩)، ولسان الميزان (١٩٠/٦).

(٢) الميزان (٣٣١/٤).

(٣) وتقدم أن الدارقطني علقها ولم يسق لفظها، والرافعي أخرجها في "التدوين"، ولم يذكر لفظ الإقالة، على أن في السند عنده من لم أقف في ترجمته على جرح أو تعديل.

(٤) تاريخ بغداد (٧٨/٩)، ووقع في مطبوعة "تهذيب التهيب" (٤٥٩/١)، نسبة القول بتفرد حفص بهذا الحديث إلى ابن معين، والنص على الصواب في تاريخ بغداد.

(٥) تاريخ بغداد (٧٨/٩).

ا-حفص لم يتفرد به، بل تابعه عليه مالك بن سُعير، كما تقدم في التخريج؛ قال الخطيب عن رواية حفص: "وقد توبع عليه"(١).

٢-حفص من الثقات الأثبات، وكونه الحديث ليس في كتبه، لا يعني أن جميع ما رواه من حفظه لا يعتد به، لاسيما إذا دلت القرينة على ضبطه للحديث، وهكذا الحال في هذا المقام فوجود المتابعة لحفص تدل على ضبطه وحفظه.

ب-لا يمكن الجزم بأن هذا الحديث قد رواه حفص في آخر عمره، فيحتمل أن هذا الحديث من مرويات حفص القديمة.

ومنهم من جعل التبعة في هذا الحديث على ابن معين، قال الحسين بن حميد بن الربيع: "سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين ويقول: من أين له حديث حفص ابن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أقال نادمًا أقال الله عثرته. هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وكتب ابنه عمر بن حفص بن غياث عندنا، فليس فيه من هذا شيء"(٢).

وقال البزار: "ورواه يحيى بن معين عن حفص ولم يتابع على رفعه، عن أبي هريرة رضي الله عنه"(٣).

والجواب عن ذلك بما يأتي:

١-ابن معين إمام حافظ واسع الرواية(٤)، فمثله يحتمل منه هذا الأمر لو ثبت عنه.

٢-لم يتفرد ابن معين بهذا الحديث، بل تابعه عليه متابعة تامة: زكريا بن عدي، وهو من الثقات الحفاظ(٥)، وتابع ابن معين متابعة قاصرة: مالك بن سُعير، وهو صدوق كما تقدم.

---

(١) المرجع السابق (٧٨/٩).
(٢) الكامل (٢٤٤/٣).
(٣) المسند (٧٧/١٦).
(٤) التقريب (رقم٧٦٥١).
(٥) المرجع السابق (رقم٢٠٢٤).

قال الدارقطني: "رواه مالك بن سُعير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وزاد فيه على من تقدمت أحاديثهم[١]: ومن أقال مسلمًا أقاله الله عثرته يوم القيامة.

وهذا اللفظ كان يقال: إن يحيى بن معين تفرد بروايته عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، حتى وجد مالك بن سُعير يرويه عن الأعمش، والله أعلم"[٢].

٣-قصة ابن أبي شيبة لا تصح.

وقال ابن عدي: "وما قاله أبو بكر بن أبي شيبة إن كان قاله، فإن الحسين بن حميد لا يعتمد على روايته في ابن معين...فإن يحيى أوثق وأجل من أن ينسب إليه شيء من ذلك، وبه تستبرأ أحوال الضعفاء"، وقال مرة: "وهذه الحكاية لم يحكها، عن أبي بكر بن أبي شيبة غير حسين بن حميد هذا، وهو متهم في هذه الحكاية، وأما يحيى بن معين فهو أجل من أن يقال فيه شيء... وهذا الحديث قد رواه عن حفص بن غياث: زكريا بن عدي...وقد رواه، عن الأعمش أيضًا مالك بن سُعير، والحسين بن حميد عندي متهم فيما يرويه"[٣].

وقال الذهبي معلقًا: "فحاصل الأمر أن يحيى بن معين مع إمامته لم ينفرد بالحديث"[٤].

وقال السخاوي: "وأشار[٥] إلى تفرد ابن معين به عن حفص، وتفرد حفص به عن الأعمش، وليس كذلك فقد رواه ابن ماجه من حديث مالك بن سُعير، عن الأعمش به، باللفظ الأول سواء، مع زيادة: يوم القيامة"[٦].

---

(١) يعني به: رواة الوجه الأول عن الأعمش؛ حيث خلت رواياتهم من ذكر الإقالة.
(٢) العلل (١٠/١٨٥).
(٣) الكامل (١/٢١٨-٣/٢٤٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (١١/٧٦).
(٥) أي ابن حبان، وسيأتي نقله كلامه بتمامه.
(٦) المقاصد الحسنة (رقم١٠٦٥).

وانتقد ابن حجر جزم الذهبي بقصة ابن أبي شيبة فقال: "وقد أشار الذهبي إلى قول أبي بكر ابن أبي شيبة في ترجمة ابن معين[١] فقال: قد استنكر أبو بكر بن أبي شيبة ليحيى ذاك الحديث عن حفص بن غياث.

هكذا جزم به وليس بجيد مع قول ابن عَدِي إن حسين بن حميد تفرد به، وأنه متهم فلم يثبت ذلك ، عَنِ ابن أبي شيبة، وبالله التوفيق"[٢].

واعتذر المعلمي عن ابن أبي شيبة فقال: "كان يحيى بن معين ينتقد على الرواة ما يراهم تفرَّدوا به، وربما شدَّد؛ فلعله بلغ أبا بكر بعضُ ذلك، فرآه تشديدًا في غير محلِّه، فذكر ما حكاه الحسين عنه، يريد أنه كما تفرد يحيى بهذا وليس في كتب حفص ولا ابنه، ومع ذلك نقبله من يحيى لثقته وأمانته، فكذلك ليس ليحيى أن يشدِّد في مثل ذلك على من عُرِفَتْ ثقتُه وأمانتُه"[٣].

قلت: لا حاجة لهذا الاعتذار، فالقصة لم تثبت أصلاً، والحمد لله.

وأما رواية مالك بن سُعير فقد قال البزار عنها: "هذا الحرف الذي زاده مالك بن سُعير، فلا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ إلا مالك بن سُعير. ورواه يحيى بن معين، عن حفص، ولم يتابع على رفعه، عن أبي هريرة ﷺ"[٤].

والجواب عنه:

لم يتفرد به ابن سُعير، بل تابعه عليه حفص بن غياث[٥]، وتقدم الجواب عن مسألة تفرد ابن معين به، عن حفص.

---

(١) الميزان (٤/٤١٠).

(٢) لسان الميزان (٢/٢٨٠).

(٣) التنكيل (١٠/٤٠٠).

(٤) المسند (١٦/٧٨).

(٥) كما تقدم.

وأشار ابن حبان إلى تفرد حفص وابن سعير، فقال: "ما روى عن الأعمش إلاَّ حفص ابن غياث، ومالك بن سُعير، وما روى عن حفص إلاَّ يحيى بن معين، ولا عن مالك بن سعير إلاَّ زياد بن يحيى الحساني"(١)، وتقدم الجواب عن تفرد ابن معين، عن حفص، وتفرد ابن سُعير.

وبالنسبة لتفرد زياد بن يحيى، عن مالك بن سُعير، فالجواب عنه:

١-زياد بن يحيى النُكري من الثقات(٢).

٢-لم ينفرد به زياد، بل تابعه عليه مؤمل بن إهاب(٣).

ويضاف -في ختم الكلام حول رواية الأعمش- بأن يقال: الحديث سياقه طويل، وفيه الحض على جملة من أعمال البر؛ فمن الرواة من ساقه بطوله، ومنهم من اقتصر على جمل منه، وروايتي حفص وابن سُعير عن الأعمش من هذا القبيل.

ثانياً: رواية محمد بن واسع:

اختلف عليه في أصله على ستة أوجه(٤):

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه:

١-معمر بن راشد، وهو من الثقات، وهذه الرواية أعلها الحاكم بقوله: "هذا إسناد من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته وسنده، وليس كذلك، فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون، ولم يسمع من محمد بن واسع،

---

(١) الصحيح (٤٠٦/١١).

(٢) التقريب (٢١٠٤).

(٣) المرجع السابق (٧٠٣٠)

(٤) لابد من تحرير الوجه الصحيح عن محمد بن واسع قبل النظر في لفظ الإقالة الذي ورد في بعض الطرق عنه.

ومحمد بن واسع ثقة مأمون، ولم يسمع من أبي صالح، ولهذا الحديث علة، يطول شرحها"[١].

وقال الدارقطني: "غريب من بهذا الإسناد؛ تفرد به معمر بن راشد الصنعاني، عن محمد ابن واسع، عن أبي صالح"[٢].

٢-علي بن المبارك، وهو من الثقات، لكن في السند إليه: محمد بن سنان القزاز، وهو من الضعفاء[٣]، فهذا الوجه لا يثبت عنه.

٣-موسى بن خلف، وهو صدوق عابد له أوهام، وروايته معلقة، ولم أقف عليها مسندة.

٤-الخليل بن مرة الضُّبعي، وهو من الضعفاء[٤].

٥-هشام بن حسان، وهو من الثقات، واختلف عليه:

فرواه عنه، عن محمد بن واسع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة:

أ-يزيد بن هاورن الواسطي، وهو من الثقات[٥].

ب-مهدي بن ميمون الأزدي، وهو من الثقات[٦].

ورواه عن هشام، عن محمد بن واسع، عن محمد بن المنكدر، عن أبي صالح،عن أبي هريرة:

-روح بن عُبادة، وهو من الثقات[٧].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٤٢).

(٢) أطراف الغرائب (٢/٣٨٥).

(٣) التقريب (رقم٥٩٣٦).

(٤) واختلف عليه كما تقدم في التخريج.

(٥) التقريب (رقم٧٧٨٩).

(٦) المرجع السابق (رقم٦٩٣٢).

(٧) المرجع السابق (رقم١٩٦٢).

ورواه عن هشام بن حسان، عن محمد بن واسع مرسلاً:

أ-أبو معاوية الضرير، وهو من الثقات[١].

ب- عبدالله بن المبارك، وهو من الأئمة الأثبات[٢].

ورواه عن هشام بن حسان مرسلاً.

-فُضيل بن عياض، وهو من الثقات[٣].

والذي يظهر أن هشامًا اضطرب فيه ولم يضبطه.

٥-جعفر بن بُرقان، وهو صدوق، واختلف عليه:

فرواه عنه، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

-يحيى بن سلام، وهو من الضعفاء[٤].

ورواه عنه، عن محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة.

-محمد بن سلام البيكندي، هو من الثقات[٥].

وهذا هو الراجح عن جعفر، والله أعلم.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه:

١-حماد بن سلمة، وهو من الثقات، إلا أنه اختلف عليه:

فرواه: عنه، عن محمد بن واسع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

أ-العلاء بن عبدالجبار، وعبيدالله بن محمد التيمي، وكلاهما من الثقات[٦].

---

(١) تقدم.
(٢) التقريب (رقم٣٥٧٠).
(٣) المرجع السابق (رقم٥٤٣١).
(٤) الكامل (١٢٣/٩).
(٥) التقريب (رقم٥٩٤٥).
(٦) المرجع السابق (رقم٥٢٤٦)، (رقم٤٣٣٤).

ب-عبد الأعلى بن حماد، لا بأس به[1].

ت-عبد الواحد بن غياث الصيرفي، وهو صدوق[2].

ورواه عنه، عن ثابت، عن أنس:

- أحمد بن أبي سليمان القواريري، وهو من الضعفاء جدا[3].

والراجح عن حماد بن سلمة هو الأول؛ لأنه رواية الأكثر والأحفظ، قال الدارقطني عن هذا الوجه بعد ذكره للاختلاف على حماد: "وهو الصواب"[4].

٢-الحارث بن نبهان، وهو متروك.

الوجه الثالث: محمد بن واسع، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: حَزْم بن أبي حَزْم، وهو صدوق يهم.

الوجه الرابع: محمد بن واسع، عن رجل لم يسمه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: حماد بن زيد، ومن الثقات الأثبات.

الوجه الخامس: محمد بن واسع، عن أبي صالح الحنفي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: جُويبر بن سعيد، وهو من الضعفاء جدا، فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه السادس: محمد بن واسع، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً:

رواه عنه: عثمان بن مطرز، لم أقف له على ترجمة.

والراجح -والله أعلم- عن محمد بن واسع أنه لم يسمعه من أبي صالح، وأن بينهما واسطة، هكذا جاء في الروايات الثابتة عنه، وأما بقية الروايات عن ابن واسع فلم تصح.

---

(١) المرجع السابق (رقم٣٧٣٠).
(٢) المرجع السابق (رقم٤٢٤٧).
(٣) تاريخ بغداد (٢٨٤/٥).
(٤) العلل (١٢/٢٨).

وقد صرح بالواسطة في روايتي: حماد بن سلمة، وجعفر بن بُرقان، فذكرا أنه الأعمش.

وأُبهم في روايتي: حماد زيد، وحَزْم بن أبي حَزْم.

ولا تعارض بينهما، فكلهم أثبت عدم سماع ابن واسع للحديث من أبي صالح.

ولذا قال الدارقطني بعد ذكره للاختلاف على محمد بن واسع: "فرجع حديث محمد ابن واسع إلى الأعمش، وهو محفوظ، عن الأعمش"(١).

وتقدم قول الحاكم: إنَّ محمد بن واسع ثقة مأمون، ولم يسمع من أبي صالح(٢).

وأما ذكر الإقالة في حديث محمد بن واسع فقد ورد من رواية معمر، عنه، وهي رواية معلولة كما تقدم.

ثالثاً: رواية سُمي القرشي:

رواها عنه الإمام مالك، وعن مالك رواها كل من:

١-إسحاق بن محمد الفَروي، وهو صدوق إلا أنه كُف فساء حفظه، وقد تفرد عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها(٣)، فمثله لا يحتمل منه هذا الحديث عن الإمام مالك.

ومع ذلك فقد اختلف عليه في هذا الحديث على النحو الآتي:

فرواه عنه، عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

أ-علي بن عبدالعزيز البغوي، ثقة(٤).

ب-إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثقة(٥).

---

(١) المرجع السابق (١٠/١٨٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٤٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١/١٢٧)، والتقريب (رقم٣٨١).

(٤) الميزان (٣/١٤٣).

(٥) تاريخ بغداد (٧/٢٧٢).

ت-كيْلجة محمد بن صالح، ثقة[١].

ث-جعفر بن أحمد بن سام، ثقة[٢].

ج-محمد بن عمر المقدمي، صدوق[٣].

ح-محمد بن حرب المدني، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل.

ورواه عن الفَروي، عن مالك، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أبو العباس عبدالله الدورقي، وهو من الثقات[٤].

وقال أبو العباس في روايته: "كان إسحاق يحدث بهذا الحديث عن مالك، عن سمي، فحدثنا به من أصل كتابه عن سهيل"[٥]. والذي يظهر أنه مع تفرد الفَروي به عن مالك، اضطرب فيه ولم يضبطه.

وقد أشار البزار -بعد تخريجه- إلى أنَّه لا يعلم أحداً شارك الفَروي في روايته لهذا الحديث عن مالك[٦].

ولما أخرجه العقيلي في ترجمة الفَروي قال: "وله عن مالك غير حديث لا يتابع عليها"[٧].

٢-عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، وهو من الثقات[٨]، إلا أن هذا الوجه لا يثبت عنه، فالراوي عنه: محمد بن عثمان بن أبي سويد أبو عثمان الذراع، ضعيف جدًّا، قال ابن عدي: "حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه، وكان يقرأ عليه من

---

(١) التقريب (رقم٥٩٦٢).

(٢) تاريخ بغداد (٧٢/٨).

(٣) التقريب (رقم٦١٧١).

(٤) سؤالات الحاكم (رقم١٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥٣/١٣).

(٥) سنن البيهقي (٢٧/٦).

(٦) المسند (٣٧٤/١٥).

(٧) الضعفاء (٢٧٢/١).

(٨) التقريب (رقم٣٦٢٠).

نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم ويقلب الأسانيد عليه فيقر به"، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في جملة منكراته، وقال معلقا: "ولا يعرف هذا بهذا الإسناد إلا بإسحاق الفَروي، عن مالك، وليس هو عند القَعْنبي"[1].

٣-إبراهيم بن حماد بن أبي حازم، وقد ضعفه الدارقطني.

وروايته أخرجها الدارقطني في "غرائب مالك" -كما تقدم- وضعفها.

كما أن في السند إليه:

عمر بن الربيع، وقد رماه بعضهم بالكذب[2]، فهذه الرواية لا تصح عن مالك.

رابعًا وخامسًا: روايتا منصور بن المعتمر، وواصل بن حيان لم تثبتا، وقد مضى الكلام عليهما عند الحديث على رواية الثوري، عن الأعمش.

**

(١) الكامل (٥٦٨/٧).

(٢) لسان الميزان (٣٠٤/٤).

المبحث الرابع

الحكم على الحديث

حديث الإقالة صح عن الأعمش من رواية حفص بن غياث، وقد صححه ابن حبان، والحاكم، وابن حزم، وابن دقيق العيد، وابن الملقن، والسخاوي، والألباني[1].

وتابع حفصًا مالكُ بن سُعير، وإسناد حديثه حسن، لحال ابن سُعير، فهو صدوق.

وأما بقية الروايات التي ورد فيها ذكر الإقالة من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، فلم تصح كما تقدم.

وأما متابعتَيْ عجلان القرشي، وعبدالرحمن الجهني لأبي صالح السمَّان فلم تثبتا؛ لأن في إسنادهما: عبدالله بن جعفر المديني، وهو من الضعفاء، وقد أخرجهما ابن عدي في جملة منكراته، ونص على أنهما غير محفوظتين[2].

تنبيه:

ذكر الإقالة في روايتي حفص وابن سُعير، عن الأعمش، لم يحدد بمسألة البيع، بل جاء بلفظ عام: "من أقال مسلما..."، وفي بعض الطرق: "من أقال مؤمنا..."، وفي بعضها: "من أقال نادماً..."، وفي بعضها: "من أقال أخاه..."، وفي بعضها: "من أقال عثرة...".

وأما التنصيص على الإقالة في البيع فوقع في رواية معمر، عن محمد بن واسع.

وفي روايتي إسحاق الفَروي والقعنبي، عن مالك، كلها روايات لم تثبت، كما تقدم[3].

---

(١) صحيح ابن حبان (٤٠٥/١١)، والمستدرك (٤٥/٢)، والمحلى (٣/٩)، والبدر المنير (٥٥٦/٦)، والمقاصد الحسنة (رقم١٠٦٥)، وإرواء الغليل (١٨٢/٥).

(٢) الكامل (٢٩٧،٢٩٤/٥)، والتقريب (رقم٣٢٥٥).

(٣) وبه يعلم أن من عزا الحديث إلى أبي داود وابن ماجه بذكر الإقالة في البيع قصد بذلك أصل الحديث، وإلا فلفظ البيع لم يرد في روايتهم. ينظر: نصب الراية (٣٠/٤)، =

وللحديث عدة شواهد لم يصح شيء منها، وبيانها في الآتي:

أولاً: حديث أبي شُريح الخُزاعي ﷺ:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٧٢/١)، من طريق سعيد بن سليمان، عن شريك القاضي، عن عبد الملك بن أبي بشير، عن أبي شريح الخزاعي، مرفوعاً، بلفظ: "من أقال أخاه بيعا، أقاله الله عثرته يوم القيامة"، وقال الطبراني: "لم يروه عن عبد الملك إلا شريك ".

وشريك القاضي: صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة[١]، فمثله لا يحتمل منه هذا التفرد، لا سيما أنه لم يضبطه، فقد رواه عنه هكذا موصلا:

سعيد بن سليمان الضبي، وهو من الثقات[٢].

ورواه آدم بن إياس –وهو من الثقات[٣]– عن شريك، عن عبدالملك بن أبي بشير، عن شريح الشامي –هكذا– مرسلاً، بلفظ: " "من أقال أخاه المسلم صفقة كرهها، أقال الله عثرته يوم القيامة".

أخرجه البغوي في "شرح السنة" (١٦١/٨)، وقال: "هذا الحديث مرسل".

ثانياً: حديث ابن عمر:

أخرجه ابن عدي (٣٨٤/٧)، من طريق محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن ابن البَيْلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، مرفوعاً، بلفظ: "من أقال نادما، أقال الله نفسه يوم القيامة".

=ومن ذلك قول العراقي في "المغني" (ص٥٢٧) عن حديث: " من أقال نادما صفقته..."، أخرجه أبو داود، والحاكم من حديث أبي هريرة، وقال صحيح على شرط مسلم"، فلفظ الصفقة لم يقع في حديث أبي هريرة أصلا.

(١) التقريب (رقم٢٧٨٧).

(٢) المرجع السابق (رقم٢٣٢٩).

(٣) المرجع السابق (رقم١٣٢).

والحديث مسلسل بالضعفاء، فمحمد بن الحارث، وابن البَيْلماني وأبوه كلهم من الضعفاء[١]، ثم إن رواية ابن البَيْلماني عن أبيه منكرة، فالحديث أخرجه ابن عدي في جملة منكراته، ثم قال: "كل ما رُوي عن ابن البَيْلماني فالبلاء فيه من ابن البَيْلماني، وإذا روى عن ابن البَيْلماني: محمد ابن الحارث هذا، فجميعا ضعيفان: محمد بن الحارث، وابن البَيْلماني، والضعف على حديثهما بين"[٢].

وقال الحاكم: "روى عن أبيه، عن ابن عمر المعضلات"[٣].

ثالثاً: حديث جابر بن عبدالله:

أخرجه ابن عدي (١٤٤/٩)، من طريق يزيد بن عياض، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، مرفوعا، بلفظ: "من أقال عثرة أخيه، أقال الله عثرته يوم القيامة".

ويزيد بن عياض بن جُعدبة الليثي متروك الحديث، ورماه بعضهم بالكذب[٤]، والحديث أخرجه ابن عدي في جملة منكراته، وقال: "وعامة ما يرويه غير محفوظ"[٥].

رابعاً: حديث يحيى بن أبي كثير مرسلاً:

أخرجه عبدالرزاق (٥٦/٢)، بلفظ: "من أقال مسلما بيعا، أقاله الله يوم القيامة نفسه"، وفيه زيادة، والحديث ضعيف، لإرساله.

خامسًا: هارون بن أبي عائشة مرسلا:

أخرجه عبدالرزاق (٥٦/٢)، بلفظ: "ومن أقال نادمًا، أقاله الله نفسه يوم القيامة"، وفيه زيادة، والحديث ضعيف، لإرساله.

---

(١) المرجع السابق (رقم٥٧٩٧)، (٦٠٦٧)، (٣٨١٩).

(٢) الكامل (٣٨٦/٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦٢٤/٣).

(٤) التقريب (رقم٧٧٦١)، وتهذيب التهذيب (٤٢٥/٤).

(٥) الكامل (١٤٧/٩).

الخاتمـة

الحمد لله على تيسيره، والشكر لـه على توفقيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيطيب لي في ختام هذا البحث أن أدون أبرز نتائجه، وهي على النحو الآتي:

١-لم يصح حديث الإقالة إلا من رواية أبي هريرة ﷺ، وأما بقية شواهد الحديث فهي أحاديث ضعيفة.

٢-روى حديث الإقالة عن أبي هريرة ﷺ ثلاثة من الرواة، وهم: عجلان القرشي، وعبد الرحمن الجهني، وأبو صالح السمَّان، ولم يصح إلا حديث الأخير منهم.

٣-روى حديث الإقالة عن أبي صالح السمَّان خمسة من الرواة، وهم: الأعمش، ومحمد ابن واسع، وسُمَي القرشي، ومنصور بن المعتمر، وواصل بن حيان، ولم يصح إلا من رواية الأول منهم.

٤-اختلف في أصل الحديث عن الأعمش على خمسة أوجه، والصحيح عنه أنه رواه: عن أبي صالح السمّان، عن أبي هريرة ﷺ، وثبوت لفظ الإقالة فرع عن ثبوت الوجه الراجح عن الأعمش.

٥-ثبت ذكر الإقالة في حديث الأعمش من روايتي حفص بن غياث، ومالك بن سُعير.

٦-الحديث عن الأعمش سياقه طويل، وفيه الحض على جملة من أعمال البر؛ فمن الرواة من ساقه بطوله، ومنهم من اقتصر على جمل منه كما في روايتي حفص وابن سُعير.

٧-ورد ذكر الإقالة في روايتي حفص وابن سعير بلفظ عام وليس خاصًّا بمسألة البيع.

٨-تخصيص الإقالة بالبيع أو الصفقة لم يثبت في حديث الأعمش.

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، مقرونًا بالزلفى إلى جنات النعيم، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١-أخلاق العلماء، لأبي بكر الآجري، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: د.أحمد حاج.

٢-الأربعون، للقاسم بن الفضل الثقفي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: مشعل المطيري.

٣-إرواء الغليل، لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٤-اصطناع المعروف، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد خير رمضان.

٥-أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي: دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: جابر السريِّع.

٦-الأمالي في آثار الصحابة، لعبدالرزاق الصنعاني، مكتبة القرآن، القاهرة، ط؟، عام ؟، تحقيق: مجدي السيد.

٧-الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر ابن المنذر، دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣٠ هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين.

٨-الأمالي، لأبي القاسم عبدالملك بن بشْران، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، تحقيق: أحمد بن سليمان.

٩-الأمالي، ليحيى بن الحسين الشجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد حسن.

١٠-البدر المنير، لسراج الدين ابن الملقن، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وغيره.

١١-تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد.

١٢-تاريخ الإسلام، لأبي عبدالله الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، تحقيق: د. بشار عواد.
١٣-تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة السهمي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٦٩هـ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي.
١٤-تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ط؟، ١٤١٥هـ، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.
١٥-التاريخ الكبير، لأبي عبدالله البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط؟، عام؟، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي.
١٦-التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم عبدالكريم الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: عزيز الله العطاردي.
١٧-الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: صالح أحمد.
١٨-الترغيب والترهيب، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: أيمن بن صالح.
١٩-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، عام؟، تحقيق: د.عاصم القريوتي.
٢٠-تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١. ١٤١٦هـ، تحقيق: عادل مرشد.
٢١-تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد.
٢٢-التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبدالرحمن المعلمي (آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي)، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٤هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين.

٢٣-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
٢٤-التوبيخ والتنبيه، لأبي الشيخ الأصبهاني، مكتبة التوعية الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: حسن بن أمين.
٢٥-توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، تحقيق: محمد نعيم.
٢٦-الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
٢٧-ثواب قضاء حوائج الأخوان، للأُبي محمد بن علي النرسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. عامر حسن.
٢٨-جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر ابن عبدالبر القرطبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.
٢٩-جامع العلوم والحكم، لا بن رجب الحنبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٩هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس.
٣٠-الجامع الكبير (سنن الترمذي)، لأبي عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، تحقيق: د. بشار عواد.
٣١-الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.
٣٢-جزء الألف دينار، لأبي بكر أحمد القطيعي، دار النفائس، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: بدر البدر.
٣٣-جزء بيبي بنت عبدالصمد الهرثمية، دار الخلفاء، الكويت، ط١، ١٩٨٦م، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي.

٣٤-جزء فيه أحاديث منتخبة من أجزاء أبي منصور الخوجاني، لأبي طاهر السلفي، الفاروق الحديثة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: خالد محمد.
٣٥-جزء المؤمل بن إيهاب، لمؤمل بن إهاب الرملي، دار البخاري، المدينة، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: عماد بن فرة.
٣٦-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٣٧-الخراج، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
٣٨-الزهد، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ، تحقيق: حامد أحمد.
٣٩-الزهد، لهناد بن السري، دار الخلفاء، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي.
٤٠-ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضًا، لأبي الشيخ الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: مسعد السعدني.
٤١-ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لأبي عبدالله الذهبي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: محمد شكور.
٤٢-ذيل تاريخ بغداد، لمحب الدين ابن النجار، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٨هـ، تحقيق: محمد عظيم الدين وآخرون.
٤٣-روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد.
٤٤-سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

٤٥-سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. بشار معروف.
٤٦-سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله الدارمي، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: حسين سليم.
٤٧-السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٤٨-السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي وآخرون.
٤٩-سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: زياد محمد.
٥٠-سؤالات الحاكم، للدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د.موفق بن عبدالله.
٥١-سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤٠٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.
٥٢-شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش.
٥٣-شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٥٤-شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ، تحقيق د. عبدالعلي عبدالحميد.
٥٥-صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٥٦-صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

٥٧-الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي ، دار التأصيل، مصر، ط١، ١٤٣٥هـ تحقيق: مركز البحوث.
٥٨-الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد الزهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: د. علي بن محمد.
٥٩-الطيوريات، لأبي الحسين المبارك الطيوري، بانتخاب أبي طاهر أحمد السلفي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، تحقيق: دسمان يحيى وعباس صخر.
٦٠-عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب، لبرهان الدين الناجي، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط١، ١٤١٩هـ، حسين بن عكاشة.
٦١-العفو والاعتذار، لأبي الحسن محمد بن عمران البصري، دار البشير، عمان، ط٣، ١٤١٤هـ، تحقيق: د.عبدالقدوس أبو صالح.
٦٢-علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، لأبي الفضل الهروي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ، تحقيق: خالد بن خليل.
٦٣-العلل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد، و د. خالد الجريسي.
٦٤-العلل، لعلي بن عمر الدارقطني، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي.
٦٥-العلل ، لعلي بن عمر الدارقطني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق: محمد الدباسي.
٦٦-العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٦٧-فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٦٨-الفرج بعد الشدة، للقاضي أبي علي التنوخي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ، تحقيق: عبود الشالجي.
٦٩-فرض طلب العلم للآجري، لأبي بكر الآجري، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ تحقيق: علي الرازحي.
٧٠-الفوائد، لتمام الرازي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
٧١-الفوائد المعللة، لأبي زرعة الدمشقي، مكتبة الإمام الذهبي – الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: رجب بن عبدالمقصود.
٧٢-فوائد مكرم البزاز، للقاضي أبي بكر مكرم البزاز البغدادي (ضمن مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ، تحقيق: نبيل سعد الدين.
٧٣-الفوائد المنتقاة المعروف بالخلعيات، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ، تحقيق: صالح اللحام.
٧٤-قضاء الحوائج، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عبدالقادر.
٧٥-القند في ذكر علماء سمرقند، لنجم الدين النسفي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: نظر الفاريابي.
٧٦-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبدالله الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب.
٧٧-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: عاد أحمد، وعلي محمد.
٧٨-الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الهدى، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: إبراهيم مصطفى.

٧٩-لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٩هـ، تحقيق: فريق من الباحثين.
٨٠-المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد الدينوري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: مشهور حسن.
٨١-المحلى، لا بن حزم الأندلسي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١، ١٣٥١هـ، تحقيق: تحقيق: أحمد شاكر.
٨٢-مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، لأبي علي الطوسي، دار المؤيد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ، تحقيق: أنيس بن أحمد.
٨٣-المستدرك على الصحيحن، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، ط؟، بعناية د. يوسف المرعشلي.
٨٤-مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د.محمد بن عبدالمحسن التركي.
٨٥-مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.
٨٦-مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون.
٨٧-مسند الشهاب، لأبي عبدالله محمد القضاعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
٨٨-المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ، تحقيق: فريق من الباحثين.
٨٩-مشيخة ابن البخاري، لعلي بن أحمد المقدسي، دار عالم الفؤاد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د. عوض الحازمي.

٩٠-مشيخة ابن جماعة، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: موفق بن عبدالقادر.

٩١-مشيخة أبي بكر المراغي، لأبي بكر بن الحسين بن عمر القرشي المراغي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد صالح المراد.

٩٢-المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، دار الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ، تحقيق: حمد الجمعة ومحمد اللحيدان.

٩٣-المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٩٤-المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبدالمحسن الحسيني.

٩٥-معجم الشيوخ الكبير، لأبي عبدالله الذهبي، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: د.محمد الحبيب.

٩٦-معجم الشيوخ، لتاج الدين عبدالوهاب السبكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، تحقيق: د. بشار عواد وآخرون.

٩٧-المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني.

٩٨-المعجم، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، دار المأمون، بيروت، ط١، ١٤٤١هـ، تحقيق: حسين سليم وعبده علي.

٩٩-معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، تحقيق: أحمد السلوم.

١٠٠-المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، لزين الدين العراقي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، تحقيق: ؟

١٠١-مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، : دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢هـ، تحقيق: محمد أجمل، وسليمان العمير.

١٠٢-مكارم الأخلاق للطبراني، لأبي القاسم الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين.

١٠٣-المقاصد الحسنة، لعبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩، تحقيق: عبدالله الصديق.

١٠٤-مكارم الأخلاق، لمحمد بن جعفر الخرائطي، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ تحقيق: د. عبدالله الحميري.

١٠٥-المهروانيات، لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: خليل بن محمد.

١٠٦-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط؟، عام؟، تحقيق: على البجاوي.

١٠٧-نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٢٩هـ، تحقيق: حمدي السلفي.

١٠٨-نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: محمد عوامة.

١٠٩-النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي.

١١٠-هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

* * *